

نقطة نقاش يقولون «هذا يفيد النظام» أو «هذا يقوله النظام». هم ليسوا معارضين للنظام بل متعاكسين معه، وهم هنا بشكل أو بآخر يبنون السياسة بدلالة «الأخر» ولكن عبر التعاكس معه، غير مدركين أنهم يتوجهون وفق سيره عبر «بوصلة مقلوبة»، وهو ما يجعل النظام السوري بمثابة «المشهد التعاكسي لهم».

هذا الاتجاه موجود أيضاً عند موالين حاليين للنظام، وعند معارضين سابقين للنظام أصبحوا موالين أو قريبين منه في مرحلة ما بعد درعا 18 آذار 2011، عندما يفودهم «الرهاب من الإسلاميين» إلى بناء السياسة عبر الاقتراب والتحالف مع كل من يتواجه مع الإسلاميين وبغض النظر عن موقع هذا المتجابه. ويمكن أن يقودنا الحديث عن إدراك اتجاه الرياح السياسية إلى مثلين: «حزب الاتحاد الديمقراطي» (pyd) الذي أدرج بعد القرار «2170» (15 آب 2014) بأن التركيز الأميركي في سوريا وعراق ما بعد «موصل» 10 حزيران 2014، قد أصبح على «داعش»، لذلك أراد الصعود عبر هذا «الأسنسور»، وهو ما نجح في ذلك عبر «طوابق» عين العرب وتل أبيض ومنج، متجهاً لتحقيق مشروع الكردية الخاص بوصف الشريط الممتد من المالكية إلى عفرين، إما من أجل كيان منفصل أو من أجل جعل القامشلي مقابل دمشق بمثل وضعية أربيل مقابل بغداد ما بعد 9 نيسان 2003.

مقابل هذا الذكاء الكردي توجد حالة معاكسة، ففي هدنة 27 شباط 2016، منعت موسكو سقوط شرق حلب من أيدي المعارضة المسلحة لصالح السلطة وحلفائها، وهو ما كانت تقوله الوقائع العسكرية. وكان طلب موسكو هو أن تقوم المعارضة المسلحة الموجودة في «الهيئة العليا للمفاوضات» بفك ارتباطها مع «جبهة النصرة»، وبدلاً من القيام بذلك، بدؤوا في آذار هجوماً مشتركاً مع «النصرة» جنوب حلب، في أول خرق نوعي لاتفاق الهدنة. ولما عيل صبر موسكو من ذلك، قامت بدعم قواتها الجوية بقطع طريق الكاستيلو يوم 17 تموز، مستغلة تداعيات محاولة الانقلاب التركي والاتفاق الأميركي - الروسي قبل يومين. وعضواً عن فهم التصرف الروسي قامت المعارضة المسلحة بالاصطفاف وراء زعيم «النصرة» - بعد تغيير قميصه من دون جسمه - وهاجموا الراموسة في عملية جعلت كل المعارضين العسكريين الموجودين في «الهيئة العليا للمفاوضات» ضمن كيان عسكري واحد مع «النصرة» تحت اسم «جيش الفتح»، وجعلت أبو محمد الجولاني (زعيم النصرة) في وضعية «أقوى شخصية معارضة سورية عسكرية»، في وقت ما زالت مفاعيل القرار 2170، الذي يضع «النصرة» و«داعش» ضمن لائحة الإرهاب الدولية، قائمة وهو ما أكد عليه اتفاق موسكو (5 تموز 2016) بين كيري ولافروف.

* كاتب سوري

18 آذار 2011، وهو ما منع تكرار تجربة الرئيس المصري حسني مبارك في دمشق خلال ربيع وصيف 2011. كذلك، لم يدركوا عبر موسكو (7 أيار 2013) يوم اتفاق وزير الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف حول الأزمة السورية، بأن هناك اتعاطفة كبرى بحكم تلميز المسألة إلى موسكو من قبل واشنطن، بكل ما يعنيه ذلك من انتهاء التلميز الأميركي لتركيا منذ خريف 2011، وأن هذا يعني أن مضمرة «بيان جنيف 1» (30 حزيران 2012) ستكون لصالح بقاء الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية وليس رحيله. تأكد هذا الاتجاه الأميركي - الروسي في الاتفاق حول تسليم الأسلحة الكيميائية السورية، بين كيري ولافروف (14 أيلول 2013) وكان من متضمناته الكبرى، التي ضمنت بعد ثلاثة عشر يوماً في القرار الدولي رقم 2118، الذي بُني على ذلك الاتفاق وجعل «بيان جنيف 1» ضمن متضمنات قرارات الأمم المتحدة.

عندما انعقد مؤتمر «جنيف 2» (2014) - وفقاً للقرار 2118 - كان من الواضح أن مندوبي «الائتلاف الوطني» مثل من يذهب إلى الحج في مكة في شهر صفر وليس في ذي الحجة. وفي مؤتمر «جنيف 3» (2016) أصبحوا - ومعهم العسكريون والمنشقون المدنيون ومنهم رئيس وزراء سابق للنظام (رياض حجاب) - واعين ومدركين لذلك الاتجاه الأميركي - الروسي، ولكنهم يحاولون عرقلته عبر إفشال المفاوضات ثم عبر «عملية الراموسة» في تموز آب 2016، التي تهدف - عبر فرض وقائع عسكرية مضادة جديدة واقية - إلى إفشال «جنيف 3» أو منع حلول مفروضة من موسكو وواشنطن، شبيهة بما جرى في «اتفاق دايتون» الخاص بالبوستنة عام 1995.

في السياسة هناك أربع نماذج للسياسيين، الأول: يملك الحدس لاتجاه الرياح السياسية القادمة، والثاني: يدرك الوقائع السياسية أثناء وقوعها، والثالث: يدرك الوقائع السياسية بعد وقوعها، أما الرابع: لا يدرك الوقائع السياسية حتى بعد وقوعها وجريانها في مجراها. أحسن الموجودين في «الائتلاف» وفي «منشقي النظام السوري» هم من الزمرة الثالثة، والغالبية العظمى من الزمرة الرابعة، بينما ليس هناك أحد على الأرجح، سوى رياض الترك، من الزمرة الثانية، وربما هو من الأولى ولكن تمنعه «نزعة الثأرية» من السلطة السورية بسبب السجن» من التسليم أمام قوة الوقائع وبناء السياسة بوصفها «إدارة للممكنات». مثال رياض الترك، يدل على مرض مستشر عند المعارضين السوريين بقارب السرطان، حيث تقودهم «النزعة الثأرية» المستشرية عند غالبية السجناء المعارضين وعند منشقي النظام وعند الكثير من المتالمين من مظالم السلطة السورية، إلى نزعة بناء السياسة عبر «التعاكس مع النظام»، فهم عند كل

بواصل «حزب الاتحاد الديمقراطي» سعيه لتحقيق مشروع الكردية الخاص



كل العوامل المذكورة، قادت المعارضين إلى غربة عن الوقائع الداخلية والخارجية، فهم لم يدركوا، ما عدا «هيئة التنسيق»، أن تشكل الحلف الأميركي - الأوروبي - التركي - الخليجي في «الصراع على سوريا وفي سوريا» منذ خريف 2011، قد أدى إلى تشكل استعصاء سوري ناتج عن تشكل حلف مضاد روسي - إيراني، أضيف إلى الاستعصاء الداخلي المتشكل بحكم وجود انقسام الداخل السوري إلى ثلاث متمساوية: موالاة - معارضة - تردد، منذ أحداث درعا

قريبة من السلطة السورية (تركيا 2004، قطر 2006، فرنسا 2008، الولايات المتحدة 2009) . ما جعلهم منساقين وراء لعبة أكبر منهم، تمنعهم من الرؤية أو لا تسمح لهم بالتعبير عن ما يروون إن كان مخالفاً لإرادة مشغليهم. كان هناك عامل إضافي ساعد على عدم القبض على الوقائع واتكفاء «نزعة إدارة الممكنات»، وهو وجود رؤوس في المعارضة الاستعصاء الداخلي المتشكل بحكم وجود ما جعلها خارج الوقائع أو لا تستطيع مسكها معرفياً.

بالقسوة، وتتحكم في رغبات الفعل لدى مرتكب الجرم، أما العواطف، فإنها تدعم الحافز للفعل، فهي القوة الخلقية وراء كل فعل يتسم بالقسوة... وعليه، فإن ما نشهده حالياً من عنف وتطرف يعود لكونه يستمد قوته ورمزيته من تحول الهوية إلى العقيدة، وبالتالي تحول مظاهر العنف، وأيضاً الإرهاب إلى جزء من الشخصية، فتصبح الهوية /العقيدة ما ينطق به الفرد أو يفعله. وعليه، فإن الحد من مظاهر العنف الرمزي يكمن في ترسيخ ثقافة المواطنة، ونشر قيم التسامح، وتجنب شيطنة الآخر، والتخلي عن ادعاء احتكار الحقيقة. ويتقاطع مع ذلك احترام التنوع مهما كان مصدره: عرقياً، أو لغوياً، أو دينياً، أو مذهبياً، أو طائفيًا، أو قسماً، وتكريس لغة الحوار، وإعادة الاعتبار للفكر والثقافة، مروراً بالهوية التي يحتاج بحثها إلى التخلي عن مبدأ التقديس. وتحقق ذلك يرتبط بتعزيز سيادة القانون وتحقيق المساواة والعدالة النظرية والفعلية بين المواطنين.

* كاتب وباحث سوري

القول إن الهويات «الدينية، الطائفية، السياسية، والعرقية...» الأحادية والمغلقة على ذاتها، وبالتالي المطلقة، ساهمت في سياق تحولها إلى عقائد ومذاهب، بتكوين نماذج شخصية تحمل العداء والكراهية والحد على الآخر، ما يعني أن الأعمال العنيفة المتطرفة، وما يرافقها أو يغلفها من معتقدات وأفكار ومشاعر أيضاً متطرفة، أسست لها منظومات ثقافية - إنشائية - طبقية - دينية - طائفية - مذهبية، راكمت من مظاهر الاشمئزاز والكراهية لآخر. ويتقاطع ذلك مع إبراز الهوية من منظور تقديسي. فتحوّلت من كونها تافهراً وتنميلاً للذات، إلى نصوص وطقوس ورموز تختزل تجليات غرائز البقاء، والدفاع عن الذات في إطار مواجهة الآخر المختلف. ويشكل الصراع الحالي في سوريا وبلدان عربية أخرى، مناخاً مواتياً لممارسة العنف المادي المباشر، ودمجه مع ممارسات تحمل طابع العنف الرمزي.

والمعتقدات بحسب أسنانة علم الأعصاب كاتلين تايلور «تبنى العلاقات المحيطة

حجم السلطة التي تتمتع بها المؤسسة التربوية تحدّ السلطة السياسية

النظام السوري، بقلقه التطرف والإرهاب، وتسعى بأشكال مختلفة لمواجهة ذلك. لكن الفائدة تبقى محدودة طالما يتم تجاهل العنف الرمزي الكامن والمنتشر في الثقافة، والسلوك، والعلاقات الاجتماعية، والمناهج التعليمية، وكتب التراث، ووسائل الإعلام، والأسواق. والأكثر خطورة أنها تعمل على تمكين ذلك عن طريق المناهج التربوية وأشكال العلاقة التدريسية والمؤسسات التعليمية والوسائل الإعلامية، وآليات أخرى سياسية وأمنية. وتستند بذلك إلى منظومة أيديولوجية متكاملة أسست لها ولا تزال تعيد إنتاجها. ولا يمكن فهم الكراهية والتمييز، وأحياناً الحد داخل الدولة وبين مكونات المجتمع الواحد، إلا في سياق فهم طبيعة العلاقة بين العنف المادي والعنف الرمزي. فجزور العنف المادي تعود إلى العنف الرمزي، والآخر يستنبطن العنف المادي.

إن ما نشهده من عنف مادي مباشر ليس وليد اللحظة، فهو محمول على مفاهيم أيديولوجية متوارثة. ويصح في ذلك

وفي ما يتعلق بطبيعة أنظمتنا السياسية الحاكمة، وأشكال علاقتها مع مكونات المجتمع وأفراده، يبدو جلياً أنها إضافة إلى كونها تمارس العنف المادي المباشر ضد المعارضين لها والمخالفين، فإنها تمارس العنف الرمزي وتعيد إنتاجه من خلال المؤسسات التربوية، والتعليمية، والحزبية، وتشاركها في ذلك مؤسسات دينية، إضافة إلى الأسرة التي يُعاد فيها إنتاج العنف الرمزي بأشكال ومستويات مختلفة. فيتم تخميط العنف الرمزي في سياق توظيف مفاهيم وأدوات وحتى مصطلحات تكشف عن ملامح أيديولوجية وسياسية عقائدية. وعليه، فإن المؤسسات التربوية، والتعليمية، والدينية إلى حد ما تُعتبر أحد أهم مصادر العنف الرمزي، ومدخلاً إلى تمكين العنف المادي وتكثيفه. لهذا المعنى، فإنها حاملة له ومحمولة عليه. لكن طبيعتها، وأيضاً تركيبتها، وتجليات العنف الرمزي فيها، تتعلق ببنية «السلطة» وبدرجة التداخل الثقافي والانفتاح على العالم. صحيح أن أنظمتنا السياسية، ومنها